# تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر السياسة المالية "سياسة الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر"


حوحو فطوم
أستاذة مساعدة ب
جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
tomadoc14@gmail.com

عيساوي سهام
استاذة محاضر ب
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر
aissaoui.sihem@gmail.com



| تاريخ الإرسال:24/12/2017 | تاريخ القبول:2018/01/25 | تاريخ النشر:2018/03/01 |
|---|---|---|



ملخص:

إن وجود السوق الحر لا يلغي الحاجة إلى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، فلا يمكن للدولة أن تأخذ الجانب الحيادي في الاقتصاد، وهذا ما تظهره المراسيم والقوانين التي تسنها الدول من حين لأخر تبعا للظروف الاقتصادية التي تمر بها، دون المساس بمبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد في مزاولة أنشطتهم الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول، وللنهوض بالنشاط الاقتصادي ودعم النمو تبنت مجموعة من السياسات والبرامج وسنت قوانين مالية سنوية لتسيير ميزانيتها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وكانت إما تكميلية أو تصحيحية، كما أنها قد تكون ايجابية أو سلبية



**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية، تدخل الدولة، الجزائر



**Résumé :**

L'existence d'un marché libre n'annule pas la nécessité d'une intervention du gouvernement dans la vie économique, Il ne peut pas être pour l'Etat de prendre un côté neutre de l'économie, Ceci est représenté par décrets et lois édicté par les etats de temps en temps selon les conditions économiques rencontrées par le sans préjudice du principe de la liberté économique pour les personnes à s'engager dans des activités économiques.

Et l'algérie, comme d'autres états, pour promouvoir l'activité économique et à soutenir la croissance adopté un ensemble de politiques et de programmes et les lois relatives à la conduite du budget financier annuel adopté directement ou indirectement, et étaient complémentaires ou correctives Ils peuvent également être positif ou négatif.



Key Words : Financial Policy, State intervention, Algeria

**تمهيد:**

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية. والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد آنذاك.

وبقي الحال كما هو عليه حتى ظهرت في الأفق بوادر أزمة1929، إلا أن دورها قد تعاظم مع ظهور الإسهام الكبير للاقتصادي **جون ماينرد كينز** في مؤلفه" **النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود**"، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

والجزائر ورغم تنوع مواردها البشرية والمادية لا تزال تعتمد على الايرادات البترولية والتي تحتل الصدارة في الميزانية المالية، والمتتبع للاوضاع الاقتصادية في الجزائر يدرك أن البلاد تخوض تجربة تنموية جديدة ، تبدو واضحة من خلال تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة وتبني برامج تنوية سميت بالانعاش الاقتصادي، تهدف الى رفع النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري.

من هنا ظهرت إشكالية دراستنا والمتمثلة في **ما هي أهم البرامج الموضوعة من قبل الجزائر للتدخل في النشاط الاقتصادي قصد تحقيق النمو؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية عمدنا إلى تقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام كالتالي:

**أولا: الإطار المفاهيمي" الدولة، النشاط الاقتصادي، السياسة المالية".**

**ثانيا: أدوات السياسة المالية.**

**ثالثا: تدخل الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي.**

**أولا: الإطار المفاهيمي" الدولة، النشاط الاقتصادي، السياسة المالية".**

1. **الدولة:** الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع حيث تمثل شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متظمنا تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك أن الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد

عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة

ولقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم لاستقرار.[1]

**2. النشاط الاقتصادي:**

وصف ماكس فيبر النشاط الاقتصادي في المجتمعات ما قبل الرأسمالية على انه" يرتكز على الحفاظ على مصلحة طبقات اجتماعية معينة وجماعات معينة ويقصد بذلك عدم الإبداع في النشاط الاقتصادي مخافة الخروج عن المألوف والتقاليد السائدة والأعراف والوقوع في أضرار يحذر منها رجال الدين ".

يعرفه اوسكار لونك النشاط الاقتصادي على انه نشاط إنساني واع وهادف ففي الظروف الاقتصادية العامة التي تقررها علاقات الإنتاج والتوزيع، تظهر حوافز اقتصادية معينة إلى جانب طرف التأثير بهذه الحوافز، وتعبر عن هذه القوانين الاقتصادية للسلوك الإنساني.

يستعمل النشاط الاقتصادي وسائل ليحقق أهداف، فالإنتاج هو صنع سلع وخدمات باستعمال وسائل(عمل وموارد طبيعية وآلات)، والتوزيع هو تقسيم السلع بين الناس، ويحتاج بدوره إلى وسائل توزيع، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن النشاط الاقتصادي هو نشاط عقلاني يعتمد على عقل الإنسان، حيث يستخدم الوسائل ويهدف إلى ترشيد استعمالها للحصول على اكبر منفعة بأقل تكاليف ممكنة، ويمكن تلخيصه في مجموعة من الوسائل والاستخدامات ذات المدلول الاقتصادي التي يقوم بها الفرد من إنتاج، توزيع، مبادلة، استهلاك، كما يمكن توسيعها في الحياة الاقتصادية من إنتاج صناعي، زراعي، تقديم خدمات.[2]

**3. السياسة المالية:** تتمثل في" دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها لإيرادات يتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد وخاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي.[3]

وتعرف على أنها "مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية، وخاصة معالجة البطالة أو التضخم، حيث يكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب، كما يكون لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب.[4] لكن هذا التعادل بين أثر الإنفاق العام وأثر الضرائب يتوقف على نجاح السياسة الضريبية في التأثير الإيجابي على توزيع الدخول (عدالة السياسة الضريبية)، لذلك فإن سياسة الرفع من الإنفاق العام تبقى أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق العام يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[5]

من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكييف مستويات الإنفاق العام و الإجراءات العامة و التأثير في التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و العدالة الاجتماعية.[6]

**1.3 أهداف السياسة المالية:**

وهي الأهداف العامة المعروفة والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ التاثير على العمالة باتجاه الاستخدام الكامل للموارد.
- ✓ التأثير على التنمية، باتجاه زيادة كفاءة الموارد المتاحة، وزيادة حجم الموارد الممكن استخدامها.
- ✓ التأثير على حجم الدخل والثروة، والضمان الاجتماعي.
- ✓ الاستقرار الاقتصادي وتجنب الهبوط في النشاط الاقتصادي وتقليل شدته، والتخفيف في حدة الرواج.
- ✓ توفير الموارد المالية للأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للدولة.[7]
- ✓ المحافظة على قيمة النقود من خلال إجراءات مالية كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار
- ✓ تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم.

أن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية و المتقدمة قد لا يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا النوعين من المجتمعات فهناك اختلاف في الأيديولوجيات و نظم الحكم و النظم الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و العادات و الحضارة و هناك الاختلافات في مستويات التقدم الاقتصادي بكافة أبعاده.[8]

**: أدوات السياسة المالية.**

1. **الإنفاق العام:** تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة فقد تطورت النفقات العامة في مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنها في ظل الدولة المنتجة فيعرف الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة ، بمعنى أنه مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة ويتبين من هذا التعريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر، والتي تمثل أركان النفقة وهي العنصر الأول النفقة العامة **مبلغ نقدي**، العنصر الثاني هو **صدور النفقة العامة من الدولة أو أحد الأشخاص العامة**، والعنصر الثالث هو أن **النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام**.

أما السياسة الانفاقية فهي تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني بهدف تخفيض حجم الإنفاق العام والطلب الكلي على سوق السلع والخدمات مما يساهم في تحقيق الاستقرار في

المستوى العام للأسعار، والذي بدوره يؤدي لخفض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يؤدي لانخفاض مستويات الدخول التي تولدها النفقة.[9]

2. **الإيرادات العامة**: لقيام الدولة بوظائفها المختلفة والمتعلقة بتحقيق الإشباع العام لجميع الحاجات، يجب أن يكون لديها الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة، ونحصل على هذه الموارد من عدة مصادر.

3. **الضرائب**: تعتبر الضرائب بمختلف أشكالها مصدرا تقليديا لإرادات الدولة وتحصلها من مختلف الأفراد والهيئات بنسب متفاوتة ومتغيرة وفقا للأسس القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها . حيث تقوم الدولة بفرض ضرائب متعددة تتلاءم مع سياستها المالية والعامة ولتحقيق بعض الأهداف الخاصة من كل ضريبة .أي أن هناك أهدافا عامة للضرائب وأهدافا محددة وخاصة لكل ضريبة لوحدها.

فالضريبة فريضة مالية تضعها الدولة وتلزم بها المكلفين من الأفراد والهيئات بغية تحقيق مجموعة من الأغراض العامة وهي عبارة عن تحويل قسري غير عقابي للمصادر المالية من القطاع الخاص إلى القطاع العام بناء على معايير محددة سلفا ودون مقابل مباشر أو نفع محدد للمكلفين وذلك لإشباع حاجات عامة وتنفيذ للسياسة العامة للدولة. أو هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة وبصفة نهائية دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة.[10]

4. **إيرادات الدولة من أملاكها العامة (إيرادات الدومين العام):**

إن إيرادات الدولة من أملاكها العمة تمثل الدخول التي تحصل عليه الدولة كمقابل لما تملكه الدولة وهيئاتها العامة ، والتي يطلق عليها إيرادات الدومين العام، كحصولها على إيرادات من الأبنية والعقارات الحكومية عندما يتم تأجيرها للآخرين، وقد تفرض الدولة مقابل للانتفاع من المرافق العامة التي تملكها الدولة مقابل الانتفاع من المرافق العامة التي تملكها الدولة كالطرق والجسور، والأنهار، وغيرها، رغم مجانية الانتفاع منها في معظم الحالات ، كما أن الدولة يمكن أن تحقق إيرادات من المشروعات التي تمتلكها الدولة والتي تمارس نشاطا اقتصاديا كالذي مارسته من قبل الجهات الخاصة، وبالذات في ظل الدور الحديث للدولة، والذي يتضمن توسعا في قيامها بذلك في العديد من الدول وخصوصا الدول الاشتراكية سابقا، وكذلك الدول النامية ، والذي يطلق عليها بالدومين الخاص باعتبار أنها إيرادات ناجمة مشروعات اقتصادية تمارس نشاطا ماثلا لما تمارسه الجهات الخاصة.[11]

5. **الرسوم**: تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة ذات الأهمية الخاصة، وتتميز بأنها من الموارد المالية التي تدخل خزينة الدولة بصفة دورية منتظمة ومن ثم تقوم السلطات العمومية باستعمالها في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق المنافع العامة. ومما هو جدير بالذكر، أن الرسوم التي يدفعها الأفراد مقابل الخدمات الخاصة التي يحصلون عليها من المرافق العامة،أي أنها مقابل للخدمات، ويعد الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، حيث كان يمثل في العصور الوسطى أهمية كبيرة تفوق الضرائب.[12]

6. **الموازنة العامة:** تعرف الموازنة العامة بأنها قائمة شاملة مفصلة لجميع أوجه إنفاق الحكومة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة وإجازة هذه البيانات من السلطة التشريعية(البرلمان). وتعتبر الموازنة العامة الإدارة الأساسية لتحقيق أهداف الحكومة.[13]

عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام أما الأهداف فتعبر عما تعتزم الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال فترة زمنية محددة مقبلة، أما الأرقام فتعبر عما تعتزم الدولة إنفاقه على هذه الأهداف. وما تتوقع تحصيله من موارد من مختلف مصادر الإيراد خلال الفترة الزمنية المنوه عنها والتي تحدد عادة بسنة.[14]

الميزانية العامة هي وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها ،والموازنة بينهما ،وبما يحقق أهداف الدولة ،والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا، وتصادق عليها السلطة التشريعية، والميزانية العامة تعتبر أداة هامة وأساسية من أدوات السياسة المالية، والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية، ومن أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن تمثل خطة تنفيذية قصيرة الأجل تحاول أن تترجم برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية وخططها المتوسطة، والبعيدة المدى في حالة وجودها إلى برامج سنوية يتم من خلالها تنفيذ البرامج والخطط العامة، وتنسيق مختلف النشاطات والفعاليات الاقتصادية، وتوفر الرقابة والإشراف على نشاط الحكومة، وبالذات في الجانب المالي، من أجل تحقيق الأهداف العامة للدولة والمجتمع.[15]

**ثالثا: تدخل الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي.**

## 1. السياسة المالية في الجزائر.

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان السائرة في طريق النمو خلال عقد السبعينات سياسة تصنيعية ثقيلة قصد توفير وسائل الإنتاج والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي.

فتميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمار في قطاع الصناعة واعتباره القطاع القادر على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة .إلا أن هذه السياسة باءت بالفشل، وأصبح الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي مردها إلى انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي بشكل أساسي .من هنا ظهرت ضرورة إجراء تصحيحات في السياسة الاقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، وخلال كل مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر، كان للإنفاق الحكومي الدور البارز في تحقيق الأهداف التنموية، الذي يمثل صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ووسيلة من وسائل تنفيذ البرامج الحكومية.[16]

كما اعتمدت الجزائر على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادات والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية.

إضافة إلى أن الدولة الجزائرية قد تبنت برنامجا إصلاحيا كثيفا من اجل إعادة النظر وتعديل سياستها الاقتصادية. فقامت بترتيب مجموعة أولى من السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات.[17]

## 2. أشكال تدخل الجزائر في النشاط الاقتصادي"سياسة التوسع في الإنفاق العام"

تبنت الجزائر في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامجين الضخمين اللذان أقرا خلال الفترة 2001-2009وهما **برنامج الإنعاش الاقتصادي** 2001-2004و**البرنامج التكميلي لدعم النمو** 2005-2009، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي يسجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

### 1.2 برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.[18]

#### 1.1.2 أهداف البرنامج:

إن أصل هذه السياسة مستمد من النظرية الاقتصادية من خلال الطرح الكينزي الذي يدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام سياسة الميزانية لتفعيل و تنشيط الطلب الكلي الفعال و تحريك اقتصاد ما في حالة الركود عن طريق الزيادة في الإنفاق الخاص و العمومي، الاستهلاكي و الاستثماري قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، و بالتالي دعم النمو و امتصاص البطالة.

ومن أهم أهداف سياسة برنامج الإنعاش الاقتصادي ما يلي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي، ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.
- ✓ تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

- ✓ دعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية.
- ✓ تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية و تطوير قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية و النقل.
- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان( السكن، التربية و التعليم، التعليم العالي، التكوين المهني و الصحة، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية).
- ✓ تطوير قطاع المياه و قطاع التهيئة العمرانية.[19]

### 2.2 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري،حيث أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري .

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ4202,7مليار دج ، وقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كالتالي:

- ✓ قطاع التنمية المحلية والبشرية استفاد من برنامج خاص يصل إلى 1908,5مليار دج بنسبة 45,5 %من إجمالي البرنامج التكميلي.
- ✓ قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية قدر المبلغ المخصص له بـ1703,1 مليار دج بنسبة قدرها 40,5% من إجمالي البرنامج
- ✓ قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفادت بمبلغ 337,2مليار دج ما يعادل نسبة 8% من إجمالي البرنامج
- ✓ القطاع الإداري والحكومي استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة، المالية، تصل قيمته إلى 203,9مليار دج بنسبة قدرها 4,8%من إجمالي البرنامج التكميلي.
- ✓ قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال حصص له مقدار 50مليار دج ما يعادل نسبة 1,2%من البرنامج التكميلي.

**3.2 مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014:**إن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214مليار دج وقد قسم على ثلاث برامج فرعية كالتالي:

- ✓ قطاع التنمية المحلية والبشرية والذي استفاد من برنامج خاص بمقدار 9903 مليار دج أي بنسبة 45,42 %من اجمالي البرنامج

- ✓ قطاع الاشغال العمومية والهياكل القاعدية خصص له ميلغ 8400مليار دج بنسبة 38,52 %من اجمالي البرنامج
- ✓ قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل استفاد ب3500مليار دج ما يعادل نسبة 16,05 %من اجمالي البرنامج

حيث يعكس هذا التوزيع الرغبة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.[20]

**الخاتمة.**

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لابد من تكثيف دور الدولة الرقابي على القطاعات الاقتصادية بالدرجة الأولى، ومحاولة خلق توازن بين الدولة والسوق( النشاط الحكومي والنشاط الغير حكومي).

ومن خلال البرامج الموضوعة من قبل الحكومة يظهر لنا جليا أن السياسات المالية المنتهجة في الجزائر لها أبعاد كنزية " النظرية الكنزية التي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي"، غير أن الجهود المبذولة لتحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر من خلال تبني سياسة التوسع في الإنفاق العام "سياسة الإنعاش الاقتصادي" .

**الهوامش.**

[1] مسعود دراوسي ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004**. أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة،الجزائر، 2006/2005.

[2] ونادي رشيد، **آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية**. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد التاسع جوان 2011، جامعة بسكرة، ص 110.

[3] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات والنقدية، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006)**؛ ص99 .

[4]Dominick salvadore, eugene diulio , **principes d'économie. « cours et problème, séries schaum »**;( MG graw.Hill, paris, 1984), p. 96.

[5] طارق الحاج، **المالية العامة**، (دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 )؛ ص 204.

[6] موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل ادوات السياسة المالية**. الملتقى الدولي "السياسات الاقتصادية في الجزائر" واقع وآفاق، تلمسان يومي 29-30ديسمبر، 2004، ص 1.

[7] منذر قحف، **الأسس الشرعية للسياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي**. محاضرة في ندوة الأسس والقواعد الشرعية للاقتصاد التي تعقد في الكويت بالتعاون بين المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة وكل من كليتي التجارة والشريعة بجامعة الكويت واللجنة الاستشارية العليا لاستكمال تطبيق الشريعة الإسلامية في الكويت، ص 3.

[8] موسى رحماني، **نحو ميزة نسبية للاقتصاد الجزائري عن طريق تفعيل أدوات السياسة المالية**، مرجع سابق، ص 1.

[9] محمد كمال حسين رجب، **اثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين**. بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، جويلية 2011، ص ص 30-31.

[10] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، ( دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن_عمان2007)، ص 27.

[11]فليح حسن خلف، **المالية العامة**، (عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع،الأردن ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن ،عمان ،2008)،ص 277.

[12] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة،النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة** (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2003)،ص159.

[13]حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ( دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن،ط 3،2013 )؛ ص339.

[14] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، مرجع سابق، ص 120.

[15] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، مرجع سابق،ص 277.

[16] كماسي محمد أمين، دادن عبد الغني، **تحليل النفقات في الميزانية العامة للدولة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الاساسية حالة الجزائر من الفترة الممتدة من بين 1979-2000**، مجلة الباحث العدد 2002/01، ورقلة، ص 70.

[17] بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة شمال اقتصاديات إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، 2004، ص181.

[18] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-200**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، بسكرة العدد السابع، جوان، 2010 ، ص200.

[19] مخلوفي عبد السلام،العرابي مصطفى، **برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001- 2014 الحلقة المفقودة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي**،

[20] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية،بسكرة، العدد الثاني عشر، ديسمبر، 2012،ص ص255-256.